

الوزير شربل لـ «الأبناء»: حزب الله رحب بالخطة الأمنية في الضاحية ليرتاح هو ونحن

سياسي لكانت الامور الامنية تحل في لحظة واحدة ولا تترك تداعياتها او مشاكل كبيرة على الارض، واكد ان الامن في لبنان هو امر سياسي قبل ان يكون امنا أمنيا، وعن مطالبة الوزير فيصل كرامي بوضع خطة أمنية لدمية طرابلس، اكد الوزير شربل ان هناك حوالي 3500 الى 4 آلاف عنصر أمن في طرابلس، كما ان هناك 11 شهيدا للجيش اللبناني وشهداء لقوى الامن الداخلي مقابل لا شيء، مشيرا الى ان الخطة الأمنية للمدينة موجودة وهي تنفذ حاليا انما تحصل مناوشات بين الحين والآخر على الارض وهي انتقلت من باب التباتة وجبل محسن الى طرابلس وحدها، واعتبر ان هذا الامر يحتاج موقفا موحا حقيقيا وواقعا من قبل السياسيين الذين بإمكانهم ان يساعدوا الدولة وهم يقولون انهم يساعدون الدولة اللبنانية والأجهزة الأمنية، لافتا الى أنه في أماكن معينة أما انهم لا يملون، واما يريدون ان يكون القرار السياسي موحا وفعالا، وتمنى، ردا على سؤال لو بوسعهم اقامة كل يوم شهرا امنيا، موضحا ان الامكانيات الموجودة لدى الأجهزة الأمنية الرسمية محدودة والمتطلبات الامنية كبيرة ولا بد من اخذ هذا الامر بعين الاعتبار، وأشار الى ان هذا الامر لا احد يعرفه، فلو عندنا مثلا 300 ألف عسكري من الجيش و150 ألف عسكري من قوى الامن الداخلي لكان بالإمكان الحد من الخلل الامني او طرح الاسئلة عن هذا الموضوع.

● بيروت - اتحاد درويش



الوزير مروان شربل

الى الضاحية الجنوبية لحماية أهلها بسبب الضغط الأمني على هذه المنطقة بالتحديد املا بنجاح المهمة المزمع تنفيذها. وعن قرار دخول الدولة الى الدولية بحسب البعض اكد انه وزير داخليا لا يقبل ان تكون هناك دولة ضمن دولة، كما انني لا اقبل بان يكون هناك وزير داخليا رديفا في دولة معينة والا اقدم استقالتي وانسحب، وقال: نحن نحاول في ظل الاجواء الامنية الضاغطة والسياسية المعقدة التي نعيشها على الصعيد الداخلي والخارجي ان تثبت الدولة اللبنانية قدر الامكان وجودها في اي منطقة من المناطق اللبنانية، واكد ان القوى الامنية قد اتتت وجودها وبصعوبة، وقدمت شهاد في طرابلس، كما ان الجيش اللبناني وضع ضربة كبيرة في صيدا، داعيا الى عدم التشكيك في وجود الدولة اللبنانية اطلاقا، املا ان تنجح الدولة في خطتها الأمنية في الضاحية الجنوبية.

وعما اذا كان الامن الذاتي بات يشكل عبئا على حزب الله ومن هنا كانت مناقشته دخول القوى الامنية الى المنطقة الخاضعة لسيطرة، قال الوزير شربل ان حزب الله شريحة من الشرائح اللبنانية ولا يمكن ان يضع يده على منطقة ويقوم فيها الحواجز ويفتس المارة وهو يعلم ان هذا التصرف غير قانوني وغير طبيعي وسيؤدي الى عمل آخر في منطقة اخرى والى عمل ثالث في غيرها، ما يعني تقسيم لبنان، مغربا عن اعتقاده بان احدا من اللبنانيين يريد لهذا البلد الصغير الموصوف بالعيش المشترك التقسيم، لافتا الى ان حزب الله رحب بالخطة الامنية لكي يرتاح هو ونحن نرتاح.

وردا على سؤال، رفض الوزير شربل كيفية توزع العناصر الامنية وفق الخطة الموضوع، اوضح ان هناك 800 عنصر من القوى الامنية منتشرة في الامكان وعلى الطرقات الرئيسية، مشيرا الى ان زيادة الاعداد في العناصر او نقصها هي بحسب المهمة والمقتضيات اليومية لذلك، داعيا الى التعاون في السياسة لاجل الخطة، ورأى انه لا يجوز بعد اليوم التشكيك في بعضنا البعض، لأن هذا الامر اوسل لبنان الى ما هو عليه الآن، واكد انه لو كان هناك توافق

نفى وزير الداخلية والبلديات مروان شربل ان تكون الخطة الامنية في الضاحية الجنوبية منسقة مع حزب الله، موضحا انه طالب في الاجتماع الذي ضمه مع احد مسؤولي الحزب بان تتولى القوى الشرعية وحدها حفظ الامن في المنطقة، مشيرا الى انه قال امام هذا المسؤول ان ما يحصل في الضاحية الجنوبية من أمن ذاتي غير مقبول وسيؤدي الى مضاعفات والى حصوله في مناطق اخرى وان الأجهزة الأمنية استدخل الى الضاحية الجنوبية وستقوم بواجباتها على اكمل وجه، موضحا ان هذا الكلام لم يتم رفضه بل لم تتم مناقشته فيه من قبل حزب الله.

واكد الوزير شربل في تصريح لـ «الأبناء» قبيل العه بد تنفيذ الخطة الأمنية في الضاحية الجنوبية ان رؤساء الأجهزة الأمنية وقائد الجيش ومدير عام قوى الامن الداخلي ومدير عام الامن العام هم من استدخلوا العناصر الأمنية التي ستنشر، مشيرا الى انه هو من طلب من الامن العام المشاركة في هذه الخطة بسبب النقص في العناصر الأمنية، وافضا اني كلام قيل من ان حزب الله هو من اختار العناصر التي ستدعى مهامها الأمنية، مشيرا الى ان الأجهزة الأمنية تتواجد فيها كل طائفة دون الاخرى، مشيرا الى ان حزب الله لا يملون على الجيش ولا على قوى الامن والى الامن العام.

وشدد على انه بوجود العناصر الأمنية الشرعية فلا دور لاي عناصر حزبية اخرى ولا لأي مواطن له دور مع الأجهزة الأمنية، وافضا ان تقبل الأجهزة الامنية التي تقف على الحواجز ان يكون في مقابلها عناصر حزبية مشددا على ان هذا الامر غير مسموح به وغير مقبول باي شكل من الاشكال، موضحا ان هذا الشرط كان من اول الشروط التي تمت مناقشتها مع حزب الله. وقال الوزير شربل ردا على سؤال ان الأجهزة الامنية لديها خطط لتنفيذها بحسب المهمة، وبحسب المكان والزمان، مؤكدا ان الدولة اللبنانية مسؤولة وحدها عن الامن في كل الأراضي اللبنانية، ورأى انه لا يجوز ان يستعمل اي أمن ذاتي في اي منطقة من المناطق، مشيرا الى ان الدولة اللبنانية قررت الدخول



(محمود الطويل)

النائب وليد جنبلاط خلال لقائه عددا من مشايخ طائفة الموحدين الدرزي في بلدة كفرنبرخ الشوفية

الجلسة الفصفاض، تصرف كسياسي، وليس كرجل دولة، وأعلن بري تاجيل الجلسة للمرة الخامسة الي 23 أكتوبر المقبل. وانتقد النائب احمد فقئت اصرار الرئيس بري على عقد الجلسة بغيا حكومة عمالة وجدول أعمال فضاوض، وقال فتفت ان بري يعطل عمل المجلس.

بدوره، علق عضو كتلة «التممية والنحرير» النائب على بري على عدم حضور النواب بعد دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري للجلسة التشريعية، قائلا: «بعد تمادي اذعاء الحكومة المتضمن للمدنيين لعبة الصبية والذين يفكرون في أي شعور بالمسؤولية الوطنية يسود الحدود مع اسرائيل بفضل القرار 1701 ووجود 15 ألف جندي دولي، لافتا الى ان المقاومة التي تتحدثون عنها لم تعد موجودة بعد استخدام حزب الله لسلحاه في شوارع بيروت والقصير.

وأضاف: لن نرضي بصيغة الشعب والجيش والمقاومة بعد الآن، فالمقاومة باتت من الماضي وعلى رئيس كتلة الاصلاح والتغيير النائب ميشال عون الذي هدد زحلة في سبعة آبار (مايو) جديدة ان يصمت. في هذا الوقت سقطت مجددا محاولة رئيس مجلس النواب نبيه بري عقد جلسة تشريعية امس، نتيجة مقاطعة نواب المستقبل والتيار الحر للجلسة. وقد ارفق تيار المستقبل المقاطعة بحملة على رئيس مجلس النواب يتهمه فيها بتعطيل عمل مجلس النواب منسجما مع حزب الله الذي يفرغ الدولة من مؤسساتها بحسب تعبير النائب احمد فتفت. وقالت

● بيروت - عمر حنجر

بإصراره على جدول أعمال

بري يرجى الجلسة التشريعية مجددا إلى 23 أكتوبر

عودة الأمن الشرعي إلى ضاحية بيروت الجنوبية ونصر الله يبرر ويغطي حلول الأمن الشرعي محل الأمن الذاتي

جميع اللبنانيين. الوزير مروان شربل وردا على سؤال بالهاتف قال: اننا نخوض تجربة، وفي الامتحان يكرم المرء أو يهان. وحول تركيبة القوة الأمنية قال شربل انه تولى شخصيا الاشراف على اختيار خطابها وعناصرها من دون أي مداخلات أو ضغوط سياسية وهذه القوة مختلطة طائفيًا، بل ان الشيعة هم الأقل عددا في صفوفها.

وقد حيرونا، وكأنه لم يبق أمامنا سوى ان نستعين بقوة من سويسرا، وحتى في هذا الحال قد يقول قائل ان بعض أفرادها هم من الفلسطينيين الذين ينتمون الى جذور لبنانية، الرئيس نبيه بري أكد تجاوب أمل وحزب الله مع الخطة الأمنية التي اقصى الحدود، مشيرا الى ان هذا التجاوب هو فعل ايمان بالشرعية والدولة، مشددا على أن الحركة والحزب لم يكونا في أي وقت بديلين عن الدولة، مشيرا الى ان التجربة أتت ان الرئيس كتلت الاصلاح والتغيير النائب ميشال عون الذي هدد زحلة في سبعة آبار (مايو) جديدة ان يصمت.

في هذا الوقت سقطت مجددا محاولة رئيس مجلس النواب نبيه بري عقد جلسة تشريعية امس، نتيجة مقاطعة نواب المستقبل والتيار الحر للجلسة. وقد ارفق تيار المستقبل المقاطعة بحملة على رئيس مجلس النواب يتهمه فيها بتعطيل عمل مجلس النواب منسجما مع حزب الله الذي يفرغ الدولة من مؤسساتها بحسب تعبير النائب احمد فتفت. وقالت

بإصراره على جدول أعمال

جميع اللبنانيين. الوزير مروان شربل وردا على سؤال بالهاتف قال: اننا نخوض تجربة، وفي الامتحان يكرم المرء أو يهان. وحول تركيبة القوة الأمنية قال شربل انه تولى شخصيا الاشراف على اختيار خطابها وعناصرها من دون أي مداخلات أو ضغوط سياسية وهذه القوة مختلطة طائفيًا، بل ان الشيعة هم الأقل عددا في صفوفها.

وقد حيرونا، وكأنه لم يبق أمامنا سوى ان نستعين بقوة من سويسرا، وحتى في هذا الحال قد يقول قائل ان بعض أفرادها هم من الفلسطينيين الذين ينتمون الى جذور لبنانية، الرئيس نبيه بري أكد تجاوب أمل وحزب الله مع الخطة الأمنية التي اقصى الحدود، مشيرا الى ان هذا التجاوب هو فعل ايمان بالشرعية والدولة، مشددا على أن الحركة والحزب لم يكونا في أي وقت بديلين عن الدولة، مشيرا الى ان التجربة أتت ان الرئيس كتلت الاصلاح والتغيير النائب ميشال عون الذي هدد زحلة في سبعة آبار (مايو) جديدة ان يصمت.

في هذا الوقت سقطت مجددا محاولة رئيس مجلس النواب نبيه بري عقد جلسة تشريعية امس، نتيجة مقاطعة نواب المستقبل والتيار الحر للجلسة. وقد ارفق تيار المستقبل المقاطعة بحملة على رئيس مجلس النواب يتهمه فيها بتعطيل عمل مجلس النواب منسجما مع حزب الله الذي يفرغ الدولة من مؤسساتها بحسب تعبير النائب احمد فتفت. وقالت

بزي لـ «فتفت»:

الاتهام بالفضضة

ليس بقياس

الصغار «الفتافيت»

بل بأسيادهم

وقد حيرونا، وكأنه لم يبق أمامنا سوى ان نستعين بقوة من سويسرا، وحتى في هذا الحال قد يقول قائل ان بعض أفرادها هم من الفلسطينيين الذين ينتمون الى جذور لبنانية، الرئيس نبيه بري أكد تجاوب أمل وحزب الله مع الخطة الأمنية التي اقصى الحدود، مشيرا الى ان هذا التجاوب هو فعل ايمان بالشرعية والدولة، مشددا على أن الحركة والحزب لم يكونا في أي وقت بديلين عن الدولة، مشيرا الى ان التجربة أتت ان الرئيس كتلت الاصلاح والتغيير النائب ميشال عون الذي هدد زحلة في سبعة آبار (مايو) جديدة ان يصمت.

وأضاف: لن نرضي بصيغة الشعب والجيش والمقاومة بعد الآن، فالمقاومة باتت من الماضي وعلى رئيس كتلة الاصلاح والتغيير النائب ميشال عون الذي هدد زحلة في سبعة آبار (مايو) جديدة ان يصمت. في هذا الوقت سقطت مجددا محاولة رئيس مجلس النواب نبيه بري عقد جلسة تشريعية امس، نتيجة مقاطعة نواب المستقبل والتيار الحر للجلسة. وقد ارفق تيار المستقبل المقاطعة بحملة على رئيس مجلس النواب يتهمه فيها بتعطيل عمل مجلس النواب منسجما مع حزب الله الذي يفرغ الدولة من مؤسساتها بحسب تعبير النائب احمد فتفت. وقالت

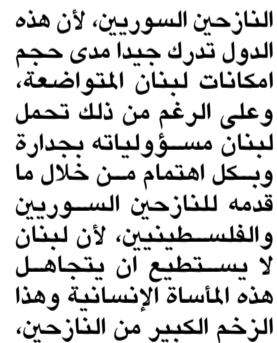
بإصراره على جدول أعمال

منصور لـ «الأبناء»: من حق لبنان أن يحظى بالدعم لمواجهة عبء النازحين ونطالب بفصل هذا الملف عن تشكيل الحكومة

المساعدات المادية اكان ذلك عبر الدولة اللبنانية او عبر منظمات المجتمع المدني من اجل امتصاص هذه المشاكل التي تشكل تحديا كبيرا ليس فقط للشعب اللبناني وإنما ايضا لسياسة لبنان واستقراره وامنه.

وبدعا منصور الى الفصل بين نجاح اجتماع دعم لبنان وتشكيل الحكومة لأن ذلك اذا كان لبنان قد وقف وقفة شجاعة وإنسانية مع النازحين، وهذا لا يعني ترك وحده في خضم هذا المعترك لذلك على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته المادية والإنسانية والأخلاقية من اجل مواجهة هذا العبء.

ورأى ان التداعيات التي حصلت من جراء الزخوع ليست فقط انسانية معيشية، الوضع المعيشي الصعب للنازحين ترك أثارا سلبية من نواح عديدة صحية وأمنية، لذلك لبنان اليوم امام مواجهة، ليس فقط كيفية استيعاب النازحين وتقديم المعونات، ولكن ايضا توفير الدعم اللازم للبنان من اجل القيام بمهامه الامنية على اكمل وجه ومن اجل تفادي المخاطر الامنية التي تبرز احيانا من خلال عملية ارهابية من هنا وهناك واعتقد ان الجميع يعرف ما الذي حصل في لبنان والعالم يعرف ايضا، لذلك نحن اليوم بحاجة الى تقوية الجيش اللبناني وتقديم المساعدات الضرورية له وأيضا تقديم



الوزير عدنان منصور

النازحين السوريين، لأن هذه الدول تترك جيدا مدى حجم امكانات لبنان المتواضعة، وعلى الرغم من ذلك تحمل لبنان مسؤولياته بجدارة وبكامل اهتمام من خلال ما قدمه للنازحين السوريين والفلسطينيين، لأن لبنان لا يستطيع ان يتجاهل هذه المأساة الإنسانية وهذا

الزخم الكبير من النازحين، لذلك اذا كان لبنان قد وقف وقفة شجاعة وإنسانية مع النازحين، وهذا لا يعني ترك وحده في خضم هذا المعترك لذلك على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته المادية والإنسانية والأخلاقية من اجل مواجهة هذا العبء. ورأى ان التداعيات التي حصلت من جراء الزخوع ليست فقط انسانية معيشية، الوضع المعيشي الصعب للنازحين ترك أثارا سلبية من نواح عديدة صحية وأمنية، لذلك لبنان اليوم امام مواجهة، ليس فقط كيفية استيعاب النازحين وتقديم المعونات، ولكن ايضا توفير الدعم اللازم للبنان من اجل القيام بمهامه الامنية على اكمل وجه ومن اجل تفادي المخاطر الامنية التي تبرز احيانا من خلال عملية ارهابية من هنا وهناك واعتقد ان الجميع يعرف ما الذي حصل في لبنان والعالم يعرف ايضا، لذلك نحن اليوم بحاجة الى تقوية الجيش اللبناني وتقديم المساعدات الضرورية له وأيضا تقديم

أكد وزير الخارجية والمغتربين عدنان منصور ان مشاركة لبنان في مشاركة سنوية في أعمال الجمعية العمومية للامم المتحدة، ولبنان يشارك عادة على اعلى المستويات ان على مستوى رئاسة الجمهورية او رئاسة الحكومة او وزير الخارجية.

وقال لـ «الأبناء» من نيويورك ان المشاركة اللبنانية تتسم هذا العام بأهمية كون لبنان ادرج على جدول الأعمال انعقاد اجتماع خاص به يعقد في 25 الجاري، وهذا الاجتماع سينتقل موضوعا مهما وهو تداعيات الأزمة السورية على لبنان سياسيا وأمنيا واقتصاديا وأمنيا وهي كبيرة اكبر من ان يتحملها لبنان نظرا لإمكاناته المحدودة في هذا المجال.

وأشار الى ان عدد النازحين السوريين والفلسطينيين تجاوز المليون وثلاثمائة ألف وان هذا العدد الكبير يجعلنا نتعاطى مع هذه المسألة بجدية كبيرة نظرا لخطورتها وتأثيراتها السلبية على لبنان. واعتبر ان اجتماع 25 الجاري سياسي وفسيفسح المجال امام الدولى للتعاطي مع البكث الدولي والمؤسسات الدولية من اجل تقديم ما يحتاجه لبنان من مساعدات وإمكانات، خصوصا ان كل دول العالم تقدر جيدا دور لبنان في تعاطيه مع

تقرير إخباري

خطة أمنية - سياسية لـ «الضاحية الجنوبية»

وعلى المستوى الميداني، وجد حزب الله نفسه وللمرة الأولى على تماس مباشر مع الشارع والناس في مناطق عبر اجراءات أثارت اشكالات وحساسيات واستحضرت مشهدا «ميليشياويا»، ومظهرا غير شرعي من مشاهد ومظاهر أيام الحرب، وازافة الى ما سببته اجراءات التفقيش من احتكاكات ومشاكل تطورت احيانا الى اطلاق نار، فانها فرضت ما يشبه عزلة طوعية على الضاحية التي أحجم كثيرون عن الدخول اليها الا في حالات اضطرارية، وهو ما أدى الى تضرر الحركة التجارية والاقتصادية فيها بشكل كبير، والنتيجة كانت ان حزب الله واجه بسبب هذه الاجراءات الأمنية احرجا داخليا لم يسبق ان واجهه في «هيبته الشعبية الحاضنة» ومع انتقال الضاحية الجنوبية الى عمدة الدولة وتخلص حزب الله من هذه المهمة الأمنية وخروجه من الشارع، يكون هو الرباح الأول فيما حصل:

- من جهة نزع الخطة الأمنية ورقة سياسية وإعلامية من يد قوى 14 آذار بعدما تحولت الخطة على «الأمن الذاتي» ورقة أساسية في الهجوم المتواصل على حزب الله وسلاحه ودوره.

- من جهة ثانية أتاحت هذه الخطة لحزب الله ان يخفف العبء العسكري ويفرغ مقاتليه لمام أساسية بعدما وضع المئات منهم في حال استنفار مرقق على امتداد أسابيع وفي مهمة فرعية طارئة ليسوا معدين ولا مستعدين له.

2 - الخطة الأمنية للضاحية لا يمكن المبالغة في تقدير نتائجها وتحميلها أكثر مما تحمل وأعتبرها نقطة تحول داخلية وبيدائية عودة «مظفرة» للدولة الى مناطق حزب الله، كما لا يمكن التقليل من شأنها وتسخيفها والقول انها لا تعني شيئا ولا تحمل ابعادا سياسية، وفي الواقع فإن ما حصل يعكس في عمقه انصارا

لـ «منطق الدولة» واعتراقا ضمنيا من حزب الله بانته يحتاج الى الدولة ولا يمكنه الاستغناء عنه دورها ولا عن خدماتها مهما عظمت قدراته وقوته.

صحيح ان الدولة موجودة في الضاحية في ظل تنسيق بين حزب الله والأجهزة الأمنية، وان هذه الأجهزة وخصوصا مخابرات الجيش نفذت عدة عمليات ملاحقة وتوقيف وتعاملت مع حالات خروج عن القانون، ولكن دخول هذه الخطة الى الضاحية هذه المرة حتى لو كان من باب تعزيز حضورها ودورها، يحترق عن حالة جديدة فرضت قيام نوع من تسوية وتفاهم بين حزب الله والدولة واضطرت حزب الله الى تقديم تنازلات في «منطقه الأساسية» حتى لو كانت تنازلات شكلية وتنازلات لمصلحته.

وُضعت الضاحية الجنوبية لبيروت ابتداء من أمس في عهدة خطة أمنية رسمية تتولاها قوة مشتركة يبلغ تعدادها نحو ألف عنصر وتتشكل من وحدات من الجيش وقوى الامن الداخلي والامن العام. وهذه القوة الأمنية ستنتشر بشكل خاص عند مداخل الضاحية بدءا من منطقة الشويفات جنوبا وحتى العبيري - الشياح شمالا مرورا بكل المداخل الشرقية والغربية، وستأخذ على عاتقها مسؤولية حفظ الامن واتخاذ كل ما يلزم من اجراءات وتدابير.

كان حزب الله قد بادر الى القيام بها بعد تمتفجرتي بئر العبد والرويس، وهذه الخطة تمت بلورة جميع تفاصيلها من خلال اجتماعات تنسيقية جرت بين وزير الداخلية مروان شربل ومسؤول وحدة الارتباط في حزب الله الحاج وقيق صفا، ولعب مدير عام الامن العام اللواء عباس ابراهيم دورا فاعلا ومؤثرا في صياغة ظروف وإطار هذه الخطة، وهذا الدور ترجم عمليا على الارض من خلال مشاركة مائة عنصر من الامن العام، وهي اول مشاركة ميدانية في مهام حفظ الامن لهذا الجها الذي طور قدراته في مجال حفظ الامن ومحاربة المجرم، وبدأ اعداد قوات مدربة تدريبيا خاصا، وبموجب هذا الخطة تم الاتفاق على تقسيم الضاحية الى قطاعات يتولى كل جهاز من الأجهزة الأمنية قطاعا لتأمين المداخل والطرق الرئيسية في على ان تكون هناك غرفة عمليات مشتركة، ومقابل انتشار القوة الامنية المشتركة، يحصل انسحاب لحواجز حزب الله الذي سيقصر عمليات المراقبة من جانبه على الاحياء الداخلية والخلفية ومن دون مظاهر علنية.

هذا في التقاضيل الأمنية، أما في الأبعاد السياسية فيمكن الخروج بالملاحظات والاستنتاجات التالية:

1 - الخطة الأمنية للضاحية الجنوبية ما كانت لتقر وتوضع موضع التنفيذ لولا موافقة حزب الله والوضوء الأخضر الأمني والسياسي الذي أعطاه، لا بل يمكن القول أكثر ان هذه الخطة تمت بناء على طلب حزب الله ورغبتة في التخلص من «عبء» الامن الذاتي الذي اضطرت للجوء اليه غداة تفجيرات داهمت في معقله وعقر داره ثم اضطرت للتخلي عنه بعدما تسبب له بمتاعب وضغوط ليس وقتها.

فعلى المستوى السياسي، أقدم خصوم حزب الله في 14 آذار على استغلال «ثغرة الامن» الذاتية، والتفاني منها لشن حملة سياسية ضد الحزب ولتأهدها بمصادرة دور الدولة وسلطتها. وهذه الحملة كانت ان تفوق في حدتها و«مقاتوتها»، الحملة التي شنت على حزب الله بسبب تدخله في الحرب السورية.

● نيويورك - داود رمال